الصحة «الشق فيها عود» والمحسوبيات ضيعت شبابنا

السبع : لابد من سن تشريعات جديدة للنهوض بالمرأة الكويتية اجتماعيا واقتصاديا

■ سأعمل على إقرار قانون إنشاء هيئة رقابية تفتيشية لها صلاحيات في معاقبة المسؤولين المتقاعسين

السبع متحدثا

■ الوافدون يعينون برواتب مرتفعة وشبابنا لا يمنحونهم الكوادر المالية

اكد مرشح الدائرة الخامسة سالم بدر السبع انه لابد من سن تشريعات جديدة تنهض في المراة الكويتية اجتماعيا واقتصاديا من ناحية زيادة ساعات الاعفاء لمن لديها ابناء المعاقين ورفع القروض الاسكانية إلى 100 الف دينار ومنح بيوت سكنية للمطلقات والارامل بدلا من الشقق وكذلك إعطاء راتب كامل في حال تقاعدها مشددا انه غير مقبول من قطع المساعدات الاجتماعية عن الفئات المستحقة بسبب التحديثات والدورات المستندية الطويلة.

واضاف السبع خلال ندوته التي اقامها في مقره الانتخابي تحت شعار " من .. يراقب ... من " في أسواق القرين وسط حضور حاشد من أهالي الدائرة الخامسة انه سيتبنى اي قضية تمس المواطنين لرفع المعاناة عنهم بعيدا عن المناجرة حيث سنواجه اي مسؤول مهما كان منصبه لاقرار المكتسبات الشعبية بجميع الجوانب من ابرزها توفير فرص العمل للشباب وبناء مدن صحية بدلا من السياحة في العلاج بالخارج واستبدال اللجان الصحية الصورية التي اضرت بصحة المواطن والقضاء على الواسطة والمحسوبيات التي ظلمت الاكفاء من ابنائنا.

وقال السبع انه في حال وصوله لقبة عبدالله السالم سيعمل على إقرار قانون إنشاء هيئة رقابية تفتيشية لها صلاحيات في معاقبة المسؤولين المتقاعسين وتكون تبعيتها إلى الديوان الاميري ولاشك ان اقرار مثل هذا القانون سيساهم بشكل كبير في استبدال القياديين الذين عششوا سنوات كثيرة دون تقديم اي تطور حقيقي لوزارات الدولة منوها انه ايضا سيطالب بتجنيس ابناء الكويتيات والمطلقات والارامل وذلك من خلال تطبيق مواد الدستور.

واوضح ان هناك تخبط كبير في وزارة الداخلية من حيث القبول بالواسطات بكلية الشرطة ورصد المخالفات التعسفية ضد الشباب والازدحام المرور دون وجود حل بالإضافة إلى اتخاذ قرارات ضد المواطنين دون الرجوع لمجلس الامة اما العمالة الوافدة التي تقوم بالتزوير لا تلاحق بجدية من قبل وزارة الداخلية.

ونوه ان وزارة الصحة "الشق فيها عود" حيث المكاتب الصحية الخارجية تسرق دون محاسبة والتعيينات حسب الواسطة بالإضافة تردي الوضع الصحي من ناحية ضعف الكادر الطبي في عملية التشخيص وصرف الادوية وغياب الرقابة التفتيشية على الصيدلات الخاصة بالاضافة إلى عدم نظافة المستشفيات والمستوصفات.

وقال ان المحسوبيات والواسطة ضيعت شبابنا فالوافدين يعينون برواتب مرتفعة وشبابنا لا يمنحونهم الكوادر المالية المرتفعة ولا يستثمر طاقاتهم في شتى المجالات والمرحلة المقبلة مهمة حيث يجب تكويت جميع الوظائف واحلالهم بدلا من الوافدين كما يجب دعم كافة الشباب في مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة بعيدا عن المجاملات والمحسوبيات وكذلك يجب على الحكومة ان توافق التخصصات في الجامعة مع احتياج سوق العمل حتى لا يكون لدينا بطالة مقنعة.

ولفته انه للأسف لا يستثمر خبرات المتقاعدين في بعض الوزارات والشركات الخاصة حسب التخصص كما يجب إعادة النظر في فوائد القروض بالتامينات الاجتماعية مضيفا أن الامر السامي بصرف 250 دينار كمكافاة نهاية خدمة لضباط الصف والافراد قلل حميس الادرج في مجلس الامس دون اقراره

طالب بإصلاح المنظومة التشريعية

سيف المطيري: إعادة النظر في قوانين مجلس 2013 من أولوياتي

سيف المطيري

طالب مرشح الدائرة الرابعة سيف راشد المطيري المجلس المقبل باصلاح المنظومة التشريعية عبر اعادة النظر في القوانين التي اقرها مجلس 2013 والتي استهدفت المواطن وحرياته.

وقال المطيري في تصريح صحافي ان هناك عددا من القوانين يجب على المجلس المقبل اسقاطها وعلى راسها قانون البصمة الوراثية الذي يخالف الدستور والقانون والاعراف والذي نرفضه جملة وتفصيلا مشددا على ان هذا الملف يأتي على رأس اولوياته في حال حصوله على ثقة الناخبين.

واضاف المطيري ان مجلس ٢٠١٣ بشهادة عدد من اعضائه من أسوأ المجالس التي مرت على الكويت مشددا على انه اضاع هيبة مجلس الأمة ومكن الحكومة من استهداف جيب المواطن والتحكم منفردة في مقدرات الشعب نتيجة غياب الرقابة البرلمانية.

وتابع المطيري: ان المجلس الذي يقول فيه احد اعضاءه ان الحكومة هي من تقود المجلس لا يمثلنا والمجلس الذي غاب عنه طرح الثقة بالوزراء حتى وصل الحال الى تصريح وزير بقوله "اتمنى ان يستجوبوني النواب" لا يستحق العودة مرة أخرى مضيفا ان المجلس الذي وصلت فيه قيمة المواطن إلى 7 دنانير لا يستحق ثقة الناخبين.

وفي ختام تصريحه قال المطيري ان الكل يعول على الناخب الكويتي للطالب بحسن الاختيار والتصويت للقادر على تحقيق امالة وتطلعاته فتصحيح المسار البرلماني يبدأ من عند الناخب.

أكد أن الارتباط بينهما وثيق وشديد

العنزي: الرياضة والشباب وجهان لعملة واحدة

بندر العنزي

أكد مرشح الدائرة الثانية بندر مجبل العنزي ان الرياضة والشباب وجهان لعملة واحد فالارتباط بينهما وثيق وشديد فانتاجية الشباب ترتفع من خلال الارتقاء بالخدمات الترفيهية والبدنية التي توفرها الدولة لهم مشددا على ضرورة الاهتمام بالرياضة فكلما زاد الاهتمام بالشباب رياضيا ارتفعت وتيرة العطاء لديهم وزادت انجازاتهم التي نفخر بها جميعا والتي تعلي من شاننا حكومة وشعبا مركزا على اهمية الرياضة فهي تقضي على آفات كثيرة وتشغل وقت الفراغ وتنشط الشباب وتقضي على الكسل لديهم مشددا على ضرورة رفع الحظر المفروض على الكويت رياضيا فالشباب لا دخل لهم بصراعات قائمة بين اقطاب سياسية وشخصيات هدفها تغليب مصالحها الخاصة والشخصية على المصلحة العامة

وركز العنزي على الحلول الممكنة في الوقت الحالي معتبرا رفع الحظر من الأولويات ومؤكدا على ضرورة التأي بالرياضة مستقبلا بعيدا عن المهاترات السياسية والمصالح الفردية وضرورة إحياء الأنشطة الرياضية والتربوية بعيدا عن التوترات السياسية وتشكيل هيئة شبابية لترتقي بالرياضة الكويتية داخليا وخارجيا منوها أن الشباب قد سعوا للنهوض بالرياضة الكويتية من خلال بعض النشاطات والفعاليات والاقتراحات التي بقيت حبر على ورق وحبست بالادراج بحجة الدراسة بهدف إفشالها وتحقيق مآرب شخصية

جدد تأكيده على انه لم ولن يصوت يوما على أي قرار أو قانون يأتي ضد المواطن

موسى : أبناء «الرابعة» مصدر فخري واعتزازي وأتشرف بخدمتهم دائما

ماجد موسى

■ هناك حملة أشاعات أتعرض لها منذ دخولي المجلس تهدف إلى تشويه صورتي

■ في حال حصولي على ثقة أبناء الدائرة سأعمل على إيقاف القرارات الحكومية العبثية

أعرب مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق ماجد موسى عن خالص شكره واعتزازه بابناء دائرته لدعمهم الدائم له مشددا على ان ابناء الدائرة الرابعة بصفة عامة وابناء قبيلته بصفة خاصة مصدر فخره واعتزازه وثقتهم به ودعمهم له وسام شرف على صدره وتاج على رأسه.

وقال موسى في تصريح صحافي موجها حديثه لابناء الدائرة الرابعة: "سأظل كما عاهدتموني مدافعا عن حقوقكم ومكتسباتكم وانتشرف بخدمتكم فردا فردا وسيظل باب ديواني مفتوحا للجميع من داخل الدائرة وخارجها ورابتنا باقية بدعمكم ومساندتكم لنا".

واضاف موسى "ان حملة اشاعات اتعرض لها منذ دخولي المجلس وتهدف الى تشويه صورتي لكني اراهن على وعي ابناء الدائرة الذين يعرفون جيدا من يمثلهم خير تمثيل ومن يمثل عليهم وسيكون الرد بفضل الله اولا ثم بفضل ابناء الدائرة وقبيلة مطير الكريمة ثانيا قويا على هؤلاء يوم السبت المقبل".

وجدد موسى تاكيده على انه لم ولن يصوت يوما على اي قرار او قانون يأتي ضد المواطن الكويتي سيدفع في حال حصوله على ثقة ابناء الدائرة نحو تصحيح مسار الحكومة وايقاف القرارات العبثية التي اتخذتها الحكومة ومن ضمنها قرار زيادة البنزين المعروف موقفنا الرافض له وللبديل الحكومي "الخائب" بصرف 75 ليترا لكل مواطن مشددا على ان المواطن لم يات يشحذ من الحكومة حتى تعالج خطاها بخطيئة في حق الشعب الكويتي.

وطالب موسى الناخبين بحسن الاختيار والتصويت للقادر على تحقيق امالهم وتطلعاتهم مشددا على انه منذ دخوله المجلس وقد حرص على تمثيل الشعب خير تمثيل ووضع مصلحة الكويت والكويتيين فوق اي اعتبار وتشرف بقضاء حوائج الناس على قدر الامكان خلال هذه الفترة مؤكدا ان هذا ليس منه بل واجبا تشرف القيام به على الوجه الاكمل.

دعوا السلطتين إلى التفكير فى تنويع مصادر الدخل

سياسيون وأكاديميون : مجلس الأمة شريك أساسي في العملية التنموية

■ بورسلي : المرحلة الحالية حساسة وحرجة على الاقتصاد الوطني وتتطلب إجراء إصلاح حقيقي وفعلي

أماني بورسلي

■ سهر : إبراز دور القطاع الخاص ومشاركته في العملية التنموية من شانه ان يدعم روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتاج

عبدالله سهر

بعد مجلس الامة الكويتي الذي يملك سلطة التشريع والرقابة في البلاد شريكا اساسيا ولاعبا رئيسيا في عملية التنمية المستدامة بالبلاد بابعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وانعكس اهتمام مجلس الامة بالعملية التنموية في البلاد من خلال اقراره خطة التنمية التي جاءت لتؤكد ان اهداف السلطتين التشريعية والتنفيذية واحدة وتندرج تحت رؤية واحدة وتهدف للصالح العام وتلبي طموحات المواطنين.

وجاءت خطة التنمية بما تحتويه من مشاريع كبرى وبرامج عمل ثمرة للتعاون المشترك والجهود المستمرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وخريطة طريق لتحويل عملية التخطيط من شامل الى تاشيري يمكن قياسه وتقييمه.

ويسعى مجلس الامة الكويتي الى اقرار التشريعات التنموية اللازمة لتنفيذ خطة البلاد الانمائية وازالة العوائق التي تقف امامها ويرصد لها الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذها بهدف تحقيق الرغبة السامية لسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي.

وفي هذا السياق قالت وزيرة التجارة والصناعة الكويتية السابقة الدكتورة اماني بورسلي لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان دور مجلس الامة في العملية التنموية تمثل في اقراره خطة التنمية عام 2009 حيث تم اعطاؤها الصفة القانونية اللازمة وفرض على الحكومة التقيد بها والاسراع في عملية تنفيذها للمشاريع التي تضمنتها الخطة.

واضافت بورسلي ان مجرد وجود مشاريع التنمية المختلفة ضمن خطة تم اقرارها من مجلس الامة وتكون ملزمة للحكومة يعد انجازا بحد ذاته يسجل للسلطة التشريعية ويؤكد اهتمامها البالغ في احداث تنمية حقيقية في البلاد.

ودعت الى اعادة النظر في خطة الدولة الانمائية نظرا للتحديات السياسية والاقتصادية المختلفة التي استجدت لاسيما الانخفاض الحاد في الايرادات العامة للدولة مع استمرار التضخم في مصروفاتها.

وذكرت ان المرحلة الحالية مرحلة حساسة وحرجة على الاقتصاد الوطني ما يتطلب اجراء اصلاح حقيقي وفعلي له ووضع اهداف وتصورات جديدة تحدث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد الكويتي وتسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ودعت الى التفكير جديا من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية في اهمية تنويع مصادر الدخل للدولة لاسيما بعد الانخفاض الحاد لاسعار النفط وتاثر المالية العامة للدولة نتيجة ذلك ووضعه كهدف عام للبلاد في المستقبل.

واضافت ان الاستثمار في العنصر البشري وتطويره وتدريبه يعد ركيزة اساسية والمنطلق الاول لنجاح اي جهة او مؤسسة سواء كانت حكومة او خاصة مبينة ان الانسان هو اساس عملية النمو الاقتصادي وهو لب عملية التنمية وهدفها الرئيس. من جانبه قال المدير العام السابق للادارة المركزية للاحصاء الدكتور عبدالله سهر ان مجلس الامة شريك اساسي في عملية التنمية في البلاد مبينا ان دوره في العملية التنموية يتمثل من خلال اداتين هما الاداة التشريعية والاداة الرقابية حيث يقر التشريعات اللازمة لخطة التنمية ويراقب مدى تنفيذ الحكومة لبنود ومشاريع الخطة.

واضاف سهر في تصريح مماثل ان اقرار مجلس الامة لخطة الدولة الانمائية وخروجها بقانون يتضمن برامج عمل معينة وميزانيات محددة ومؤطرة بزمن معين يعد نقلة نوعية في العمل البرلماني حيث تعد آلية ومعيارا جيدا يتم خلاله تقييم عمل الحكومة والوزراء من قبل اعضاء مجلس الامة. واشار الى الدور الحيوي لمجلس الامة في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها اذا لزم الامر في حال وجود قصور في تنفيذ بنود ومشاريع خطة البلاد الانمائية داعيا الى تضافر جهود السلطتين وتعاونهما لاحداث تنمية فعلية في البلاد.

وذكر ان الخطة التنموية تستند الى رؤية الدولة (الكويت) 2035 وهدفها الرئيسي تحقيق الرغبة السامية وهو تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي.

وافاد سهر بان ابراز دور القطاع الخاص ومشاركته في العملية التنموية من شانه ان يدعم روح المنافسة ويرفع كفاءة الانتاج في ضوء جهاز دولة مؤسسي داعم ويرسخ القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية ويحقق التنمية البشرية المتوازنة ويوفر بنية اساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة اعمال مشجعة.

ودعا الى ان تحتوي خطة التنمية على سياسات اقتصادية في مجالات النمو الاقتصادي ومعالجة تداعيات انخفاض اسعار النفط ودعم وتوسيع دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الانتاجية وتطوير البنية التحتية اضافة الى المالية العامة للدولة.

واوضح ان سياسات التنمية البشرية والمجتمعية تشمل مجالات عدة منها التركيبة السكانية وسوق العمل والتشغيل والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الصحية والبيئة الطبيعية والرعاية والتنمية الاجتماعية وشؤون المراة والشباب وشؤون الفكر والفن والثقافة والرعاية السكنية

ناخبين : تكاليف الحملات الانتخابية مشكلة تؤرق ميزانية المرشحين

اصبح الترشح لانتخابات مجلس الامة في الوقت الحالي عبئا ماديا كبيرا على كل من لديه الرغبة في خوض السباق الانتخابي بسبب ما يتطلب ذلك من توفير كوادر اعلامية ومفاتيح انتخابية ومشرفين على اللجان والمقار.

وعلى كل مواطن يرغب بالترشح للانتخابات البرلمانية رصد ميزانية ضخمة لتغطية تكاليف حملته التي تتضمن كذلك الاعلان في الصحف المحلية والقنوات التلفزيونية ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي بدلا من اللوحات والبالطات التي كانت تملأ الشوارع سابقا.

وتبقى فرصة المرشح للحصول على مقعد في البرلمان ضئيلة ما لم يواكب التطور الحاصل في الحملات الانتخابية من اجل ايصال برنامجه الانتخابي ومواقفه تجاه قضايا الراي العام الى مختلف فئات الشعب.

وقد يلجأ بعض المرشحين الى الاقتراض من البنوك او الرجوع الى قبيلتهم ومؤيديهم لتغطية تكاليف حملاتهم الانتخابية الامر الذي قد يضعهم امام ضائقة مالية او مشكلات اجتماعية تستمر سنوات.

واجمع عدد من الناخبين في تصريحات متفرقة لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على ان تكاليف الحملات الانتخابية باتت مشكلة تؤرق ميزانية المرشحين وذلك على الرغم من تحديد بلدية الكويت لكل مرشح مقرين انتخابيين فقط.

وقال محمد الشليمي ل(كونا) ان المرشحين اليوم مطالبون بسداد قيمة المقار الانتخابية والتجهيزات الغذائية والصحف والقنوات الفضائية والمعدات اللازمة للحملات.

وذكر ان ارتفاع اسعار الحملات الانتخابية بشكل مبالغ تسبب في عدم تحقيق مبدا العدالة بين المرشحين للوصول الى الناخبين.

واضاف ان شركات الدعاية الانتخابية للمرشحين على مواقع التواصل الاجتماعي توفر كذلك خدمة باسعار مبالغ فيها ولا تتناسب مع طبيعة الخدمة التي تقدمها.

واعرب عن الأسف لاستغلال هذا الحدث الوطني وتحويله لوسيلة تجارية بحتة داعيا المرشحين الى ترشيد الانفاق من خلال تبني برامج واقعية تجذب اليها الناخبين.